



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Public Expenditure Governance and Financial Sustainability:
Analytical Study in Iraq for the Period (2015-2021)**

Ahmad Abdalkareem Jassim*, Mustafa Amjad Ibrahim

college of Administration and Economics / University of Fallujah

Keywords:

Expenditure governance, financial sustainability, expenditures, revenues, public debt.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 18 Jan. 2023
Accepted 29 Jan. 2023
Available online 31 Mar. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:



Ahmad Abdalkareem Jassim

college of Administration and Economics /
University of Fallujah

Abstract: The research aims to analyze expenditure governance and its reflection on indicators of financial sustainability in Iraq and put forward some requirements for their application, using the most important indicators of financial sustainability that can be relied upon in taking measures to avoid public financial pressures, turmoil and financial crises in the future. The financial data have been analyzed by commenting Based on its results for the period from (2015-2021) and based on the reports and bulletins available to the Ministry of Planning / Central Statistical Organization and the Central Bank of Iraq / Department of Statistics and Research. A set of conclusions was reached, the most important of which is the high level of internal and external debt in Iraq, which adversely affected the levels of financial sustainability for the state as a result of the burdens resulting from the payment of debts and the benefits due on them borne by the current and subsequent generations. A set of recommendations were presented, the most important of which is diversifying state revenues, reducing dependence on the oil resource, raising the proportion of investment expenditures at the expense of operationalize, and reducing internal and external public debt, which is reflected positively on financial sustainability.

حوكمة النفقات العامة والاستدامة المالية دراسة تحليلية في العراق للمدة (2015-2021)

مصطفى أمجد إبراهيم

أحمد عبد الكريم جاسم

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة

المستخلص

يهدف البحث إلى محاولة تحليل حوكمة النفقات وانعكاسها على مؤشرات الاستدامة المالية في العراق وطرح بعض المتطلبات لتطبيقها، وذلك باستخدام أهم مؤشرات الاستدامة المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ إجراءات لتفادي ضغوط المالية العامة والاضطرابات والأزمات المالية في المستقبل، وقد تم تحليل البيانات المالية عن طريق التعليق على نتائجها للمدة من (2015-2021) وبالاعتماد على التقارير والنشرات المتوفرة لدى وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي العراقي/ دائرة الاحصاء والابحاث، وتم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ارتفاع مستوى الديون الداخلية والخارجية في العراق اثر بشكل عكسي على مستويات الاستدامة المالية للدولة نتيجة للأعباء التي تترتب على سداد الديون والفوائد المستحقة عليها التي تتحملها الأجيال الحالية واللاحقة، وتم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها تنويع إيرادات الدولة والتقليل من الاعتماد على المورد النفطي ورفع نسبة النفقات الاستثمارية على حساب التشغيلية وتقليل الدين العام الداخلي والخارجي الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على الاستدامة المالية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة النفقات، الاستدامة المالية، النفقات، الإيرادات، الدين العام.

المقدمة

نال موضوع حوكمة النفقات العامة اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة نتيجة للتطورات التكنولوجية التي شهدتها العالم، وما رافق ذلك من زيادة في الإنفاق العام لمواكبة هذه التطورات المتسارعة، فضلاً عن التحديات التي تواجه هذه التطورات وما يترتب عليها من مشاكل تؤثر على انسيابية النفقات العامة لاسيما زيادة الفساد الإداري والمالي النابع من ترهل مؤسسات الدولة خاصة في العراق، الأمر الذي استلزم استخدام أساليب وطرق لمواجهة هذه التحديات، فكانت الطريقة المتاحة هي استخدام حوكمة النفقات العامة بعدّها الحل الأفضل لمثل هذه التحديات لضبط النفقات العامة وضمان سلامة استخدامها في الأوجه الصحيحة مما يسهم في تعزيز الاستدامة المالية بمختلف مؤشراتها، وتعد حوكمة النفقات من أهم الأمور التي يجب على الحكومة تطبيقها في الوقت الحاضر، لغرض تحقيق الاستدامة المالية التي تعكس التحديات التي تواجه المالية العامة للدولة بسبب العجز الذي يحدث عندما ينخفض حجم الإيرادات العامة ويزيد حجم الإنفاق العام، مما يؤدي إلى زيادة الدين العام والأعباء المالية التي تتحملها الأجيال القادمة مما يحد من مستوى رفاهيتها، كما أن تحقيق حوكمة النفقات العامة ومن ثم أن الاستدامة المالية من أهم الأهداف التي تسعى إليها الدولة بشكل عام، لأن هذا المفهوم يرتبط بتوازن واستقرار المركز المالي للدولة، فتحقيق الاستدامة المالية يعكس مدى نجاح السياسات المالية التي اتبعتها الحكومات السابقة ويعتمد على الإنفاق والإيرادات العامة المتوقعة في المستقبل على المدى الطويل ومن خلال هذه التوقعات يتم تعديل السياسة المالية سواء بالخفض أو زيادة حجم الإنفاق والإيرادات العامة، ولكي تكون سياسة الحكومة مستدامة مالياً فيجب

أن تكون الحكومة قادرة على الحد من نمو الإنفاق العام أو السماح له بالنمو بمعدلات معينة كما يجب عليها أيضا رفع معدل الإيرادات العامة أو إيجاد بدائل جديدة للإيرادات العامة، وطرح بعض المتطلبات لتطبيقها، وذلك باستخدام أهم مؤشرات الاستدامة المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ إجراءات لتفادي ضغوط الدولة المالية العامة والاضطرابات والأزمات المالية في المستقبل، وقد قسم البحث على أربعة مباحث تضمن الأول منهجية البحث، أما الثاني فقد تناول الجانب النظري، فيما عالج الثالث الجانب التحليلي للبحث، أما الرابع فقد تضمن الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: ينطلق البحث من مشكلة مفادها أن الاستدامة المالية لم تتحقق في العراق بعد عام 2003 نتيجة للهدر في المال العام وشيوع الفساد المالي والإداري وضعف الرقابة، وهذا ما تناولته محاضرة الاستاذ الدكتور مظهر محمد صالح حول الاستدامة المالية في العراق التي تواجه (تحديات) الاقتصاد الريعي و(فرص) التنمية المستدامة وذلك في الندوة العلمية الافتراضية التي أقامتها عمادة معهد العلمين للدراسات العليا يوم 22 نيسان 2021 والموسومة: الاستقطاع الضريبي من راتب الموظف العام- رؤى قانونية واقتصادية.

ثانياً. أهمية البحث: ترجع أهمية البحث إلى أنه يتصدى إلى موضوع في غاية الأهمية وهو حوكمة النفقات ودورها في تحقيق الاستدامة المالية، في الوقت الذي تحتاجه الموازنة العامة للدولة العراقية والتي تعاني من مشكلة هدر الانفاق العام والفساد المالي والإداري الذي أثقل كاهل الدولة وجعلها عرضة لتراكم الدين العام الداخلي والخارجي.

ثالثاً. أهداف البحث:

1. اظهار العلاقة بين حوكمة النفقات لتحقيق الاستدامة المالية.
 2. ابراز أهمية حوكمة النفقات والآثار المترتبة على إمكانية تطبيقها.
 3. توضيح مدى أهمية الاستدامة المالية للاقتصاد الوطني فيما يتعلق بالاستقرار المالي والثقة.
- رابعاً. فرضية البحث: إنّ حوكمة النفقات تلعب دوراً أساسياً في تحقيق الاستدامة المالية عن طريق المبادئ والأسس والقوانين التي تركز عليها.

المبحث الثاني: الجانب النظري

المطلب الأول: حوكمة النفقات

أولاً. الحوكمة: سنتناول مفهوم الحوكمة بصورة عامة في القطاع المؤسسي العام.

1. مفهوم الحوكمة: الحوكمة هي نظام تم إنشاؤه لتنظيم العلاقة بين الأطراف الرئيسية في المؤسسة، ممثلة في إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة والمساهمين فضلاً عن الأطراف الأخرى، مما يضمن تحقيق الشفافية والعدالة والتي بدورها تؤدي إلى منح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة، وذلك لضمان حقوق المساهمين وعدم المساس بها والتأكد من أن المنظمة تعمل على تحقيق أهدافها (الصيد، 2019: 541)، فالحوكمة هي عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسات التي يشارك فيها جميع الأطراف من المستفيدين ومقدمي الخدمات العامة والخاصة، ويشمل ذلك مشاركة المنظمات الرسمية وغير الرسمية الحكومية وغير الحكومية والأفراد في تنفيذ وتقييم وتنفيذ السياسات العامة (البسام، 2020: 184).

ويمكن تعريف الحوكمة على نطاق واسع بأنها الاجراءات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في بلد معين، وهي تنطوي على عملية اختيار الحكومات ومساءلتها واستبدالها، فضلاً عن قدرتها

على إدارة الموارد بكفاءة وصياغة وتنفيذ سياسات ولوائح حكيمة (Kamaly & El-Said, 2017: 3)، ويعرّف معهد الحوكمة التابع للبنك الدولي الحوكمة على أنها التقاليد والمؤسسات التي تُمارس السلطة عن طريقها في بلد ما، وهذا يشمل العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها وقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والأكاديمية فيما بينهم (مهدي، 2020: 39).

ويرى الباحثان أن الحوكمة هي آلية ترشيد العمل الإداري بجميع جوانبه عن طريق تطبيق مجموعة من المبادئ أو المؤشرات كالشفافية ووضوح آليات المساءلة وإتاحة الفرصة لجميع الأطراف وأصحاب المصلحة للمشاركة في عملية صنع القرار والمحاسبة وتقييمها.

2. مؤشرات الحوكمة: إنّ مؤشرات الحوكمة هي مقاييس تشير إلى مستوى الحكم في بلد ما، إذ تقوم مجموعة من المنظمات والهيئات البحثية بإصدار عدد من مؤشرات الحوكمة لدول مختلفة، وهذه المؤشرات هي (الكبيجي، 2019: 36):

❖ **المشاركة والمساءلة:** يقيس قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار الحكومة، وكذلك حرية الرأي والتعبير، وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام والتجمع.

❖ **الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب:** يقيس التوقعات باحتمالية عدم الاستقرار السياسي أو العنف أو ذات الدوافع السياسية، بما في ذلك الإرهاب والتغيير غير السلمي للسلطة.

❖ **فعالية الحكومة:** يقيس جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية، ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

❖ **جودة التشريعات:** تعكس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص.

❖ **سيادة القانون:** وهي تعكس مفاهيم مدى الثقة في قواعد المجتمع، وعلى وجه الخصوص إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، فضلاً عن إمكانية ارتكاب جريمة، وتقيس مدى ثقة الأفراد في القواعد القانونية التي تحكم المجتمع.

❖ **مكافحة الفساد:** وهو يعكس التصورات حول مدى ممارسة السلطة العامة لأنشطتها لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، وكذلك الاستيلاء على المصالح والمصالح الخاصة.

3. أبعاد الحوكمة: تعرف الحوكمة بطريقة يمكن قياسها والتي أصبحت تعرف باسم "مجموعة القواعد والمؤسسات التي على أساسها تمارس السلطة في الدولة، وهكذا تمت مناقشة ثلاثة أبعاد (رقوب، 2015: 394):

❖ **البعد الأول:** يتعلق بعملية اختيار وتغيير ومراقبة أداء الحكومات، وينتج منها مؤشرين مركبين: الأول يقيس المشاركة (مشاركة المواطنين في اختيار الحكومة)، والثاني: المساءلة (تعني انتقال السلطة ودور المواطنين في محاسبة المسؤولين).

❖ **البعد الثاني:** يتعلق بقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ناجحة لإدارة الموارد المتاحة، ويشترك منها مؤشرين مركبين: الأول يقيس كفاءة الأداء الحكومي (كفاءة تقديم الخدمات العامة، كفاءة البيروقراطية، ونجاح الحكومة في تحقيق برنامجها)، بينما ينظر الثاني في مدى نجاح هذه السياسات والمعايير وفشل صياغتها.

❖ **البعد الثالث:** يقيس درجة قدرة الدولة واحترامها لكلا طرفي عملية الحوكمة الرئيسية - أي الحكومة ومواطنيها من خلال مؤشر احترام سيادة القانون ومؤشر مكافحة الفساد في المجال السياسي والنظام والحياة العامة.

4. **أهداف الحوكمة في القطاع العام:** ويؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحقيق الفرصة لمراجعة أداء مؤسسات القطاع العام من أجل الوصول إلى الأهداف الآتية: (المملكة الأردنية، 2017: 5):

❖ تعزيز ثقة المواطنين وأصحاب العلاقة والقطاع الخاص بمؤسسات الدولة، وبما يسهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة .

❖ تحقيق مبدأ النزاهة والعدالة والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة، والحد من استغلال السلطة العامة لأغراض شخصية.

❖ تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة للدوائر والمؤسسات الحكومية وموظفيها والالتزام بالقوانين والأنظمة.

❖ تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين والموظفين وغيرهم من أصحاب العلاقة المتأثرين من السياسات والقراءات الحكومية.

❖ تحقيق مستوى من الكفاءة والفاعلية والمشاركة لدى الأفراد والمؤسسات لخلق بيئة اجتماعية داعمة ومحفزة على التطور والإبداع .

❖ زيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام.

❖ رفع مستوى القدرات التنافسية وبالتالي الحصول على مصادر تمويل تساهم في جهود التوسع والنمو وتوفير فرص عمل، وتحقيق الاستقرار المالي للدوائر الحكومية.

❖ المساعدة في تحسين القدرة على التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية.

ثانياً. حوكمة النفقات العامة:

1. **المفهوم:** تحدد أنظمة الموازنة القواعد والمعايير المطبقة على الإنفاق العام، والجهات الفاعلة، وهيكل الميزانية، ودورة الإنفاق العام وتحويل الأموال إلى الإدارات والوكالات المستخدمة، إذ تتكون أنظمة الميزانية في المقام الأول من جوانب عدة، وكلها لها آثار على الحوكمة، منها طبيعة التفويض التشريعي الذي يركز على الأساس والأفق الزمني للاعتمادات.

ركزت العديد من هذه النماذج على جودة الحوكمة كمحدد مهم لفعالية الإنفاق الحكومي، وتم إيلاء مزيد من الاهتمام لجوانب معينة من الحوكمة (Tolmie, 2007: 2).

وتعرّف حوكمة الإنفاق العام على أنها الطريقة التي يتم بها اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق العام وتنفيذها بما في ذلك التفاعل بين الجهات الفاعلة. (Bogere, & Mukaaru, 2016: 3)

وتعني حوكمة الإنفاق العام تلك السياسات التي تهدف إلى زيادة فعالية الإنفاق إلى الحد الذي يمكن فيه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على التمويل والوفاء بالتزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصادر الهدر والإسراف إلى الحد الأدنى (رقوب، 2017: 165).

ويرى الباحثان أن حوكمة النفقات العامة هي وضوح الأدوار والمسؤوليات الوظيفية، وانفتاح عمليات وإجراءات الميزانية، وإتاحة المعلومات حول الإنفاق العام للاطلاع العام وملكية الرأي العام من خلال النشر في واجهات نشر متعددة، والمساءلة ومنع الإفلات من العقاب.

2. **عملية حوكمة النفقات:** يمكننا تناول حوكمة النفقات على النحو الآتي: (BOGERE):

& MUKAARU, 2016: 10-11

❖ **مدخلات حوكمة الإنفاق العام:** تتضمن مدخلات الحوكمة فيما يتعلق بالإنفاق العام تصميم السياسات والقواعد واللوائح وتحديد الأهداف والأولويات ولا يمكن التقليل من أهمية مدخلات الحوكمة لأنه حتى التنفيذ الدقيق للسياسات المعيبة سيفشل في تحقيق الفوائد الكافية للسكان، والعكس صحيح أيضاً، وهو أن السياسات الفاسدة ذات التنفيذ السيئ لا تعود بفوائد كافية على الجمهور، بالنسبة لإدارة الإنفاق العام، فإن المدخلات الخاطئة تعني عدم وجود قيمة للمال، من أجل الحوكمة الفعالة، يجب تقييم المدخلات والعمليات للتأكد مما إذا كانت تسمح بالمرونة واتخاذ القرارات في الوقت المناسب وما إذا كانت تسمح بنهج بديلة في حالة الطوارئ.

❖ **عمليات حوكمة الإنفاق العام:** تشير عمليات حوكمة الإنفاق العام إلى تنفيذ القواعد والإجراءات، وتعزز سمات العملية - الشفافية والمساءلة والسيطرة على الفساد - بعضها البعض، وعمليات الحوكمة ليست بالضرورة عمليات إنفاق عام، بل تشمل تفعيل وتنفيذ القواعد والسياسات التي تهدف إلى تحقيق نتائج الإنفاق العام المنشودة، ويجب أن يكون لهذه العمليات قنوات محددة بوضوح تنتقل عن طريقها المعلومات والتعليقات من وإلى المستفيدين من النتائج وصانعي قرارات الإنفاق العام، لذا يجب أن تكون عملية التنفيذ شفافة بدرجة كافية بحيث يمكن للجمهور تدقيق الإنفاق العام لتقليل تسرب الموارد، ثم يتم التركيز على آليات المساءلة والشفافية والسيطرة على الفساد.

❖ **مخرجات حوكمة الإنفاق العام:** مخرجات الإنفاق العام هي المخرجات المرغوبة اجتماعياً والتي تنشأ من تنفيذ مدخلات وعمليات الإنفاق العام، الافتراض هو أن هذه النتائج إيجابية ولها حد أدنى من العوامل الخارجية السلبية، فإن وجدت يمكن أن تكون نتائج الإنفاق العام نتائج متوسطة أو طويلة الأجل، وتشمل النتائج الوسيطة للإنفاق العام المخصصات المالية المخصصة لتلبية احتياجات الناس، لذا تعد نتائج الإنفاق العام على المدى الطويل النواتج الإيجابية النهائية الناتجة عن الإنفاق.

3. **عوامل نجاح حوكمة سياسة الإنفاق العام:** لضمان نجاح عملية حوكمة سياسات الإنفاق العام، يجب توفير عدد من العوامل منها (بلواضح، 2021: 397):

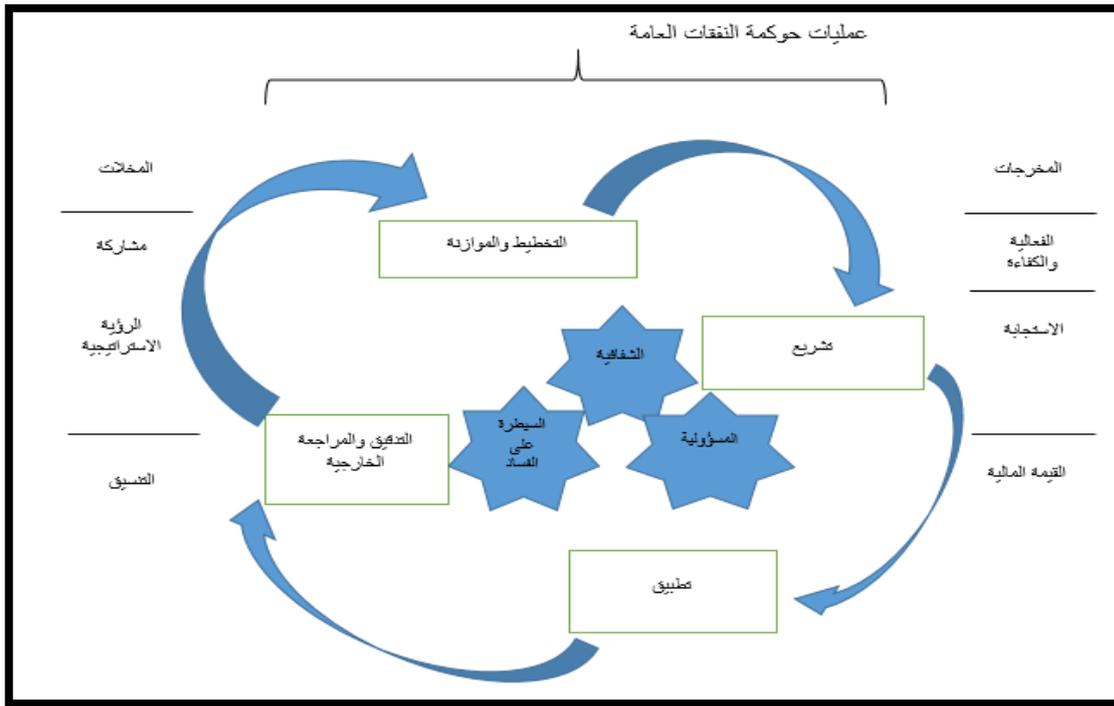
❖ **الالتزام بمبادئ الحوكمة:** ينعكس ذلك بشكل مباشر في عملية ترشيد الإنفاق، والإدارة الجيدة لموارد الدولة، والشفافية في تدفق المعلومات ووصولها إلى الجميع، والرقابة الجادة والمساءلة والإنفاق أو الجمع، وكذلك السماح بمشاركة جميع شرائح المجتمع في رسم سياسات الدولة وإرشاداتها التي تساهم في الحد من الفساد وإهدار المال العام، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى ترشيد السياسة المتفق عليها.

❖ **التخصيص الأمثل للموارد:** ويقصد به عملية توزيع الموارد المادية والبشرية على مختلف الاحتياجات، بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

❖ **تحديد الأهداف بدقة:** أي تحديد الأهداف طويلة ومتوسطة المدى للبرامج الحكومية بشكل دقيق وواضح مع ضمان وجود تنسيق وعدم تضارب بين أهداف الوحدات التنظيمية ووحدات المجتمع من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام.

❖ **كفاءة الجهاز الإداري:** ونقصد به كفاءة أجهزة الدولة في تحسين إدارتها، لأنها توفر الإرادة السياسية والمشاركة في غياب جهاز إداري كفء لا يلبى متطلبات حوكمة الإنفاق العام، وخاصة في البلدان النامية التي تعاني من ضعف كبير في تحصيل إيراداتها العامة.

❖ **مراقبة برامج الإنفاق العام:** لتحقيق ذلك يلزم التعلم الفعال في مجال المحاسبة والرقابة، بحيث يمكن المعنيين من تحديد جميع عمليات ومجالات الإنفاق العام وتمكينهم من تقييم كل عملية.



الشكل (1) حوكمة النفقات العامة

Source: Bogere, G., & Mukaaru, J. A. (2016), Assessing Public Expenditure Governance: A Conceptual and Analytical Framework. ACODE Policy Research Paper, 74.p 10-11.

المطلب الثاني: الاستدامة المالية

أولاً. مفهوم الاستدامة المالية: تسعى جميع الدول إلى تحقيق حالة الاستدامة المالية وتغطية العجز المالي عن طريق سياسات المالية العامة من خلال البحث عن التمويل اللازم لتوسيع الإنفاق على المشاريع العامة وتقديم الخدمات لمواطنيها وإعطاء الثقة للقطاع الخاص للاستثمار، إذ إن الاستدامة المالية مبنية على أساس اقتصاد متنوع يعتمد على قطاعات مختلفة، حيث يكون للاستثمار الأجنبي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم دور رئيسي في الاقتصاد لأنها تمثل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي (بن عيسى وآخرون، 2020: 282).

ويجب تحديد الاستدامة طويلة الأجل والمخاطر المالية الأخرى وتقييمها وإدارتها بحكمة لتعزيز التنمية المستقرة للمالية العامة، وينبغي تطبيق الآليات لتعزيز مرونة خطط الميزانية والتخفيف من الآثار المحتملة للمخاطر المالية، وكذلك تحديد مخاطر المالية العامة بما في ذلك الالتزامات الطارئة بشكل واضح وشرحها وتصنيفها حسب النوع، وذلك لإثراء الدراسة والنقاش حول مسار السياسة المالية المناسب المعتمد في الميزانية، كما يجب قياس مخاطر المالية العامة قدر الإمكان ويجب توضيح آليات إدارة هذه المخاطر والإبلاغ عنها في سياق الميزانية السنوية، التغيرات الديموغرافية طويلة المدى والعوامل الاجتماعية والبيئية الأخرى يمكن أن تؤدي أيضاً إلى ضغوط وتحديات رئيسية من أجل الاستدامة والعدالة بين الأجيال في سياسة الميزانية، ويجب نشر تقرير عن الاستدامة طويلة الأجل للمالية العامة بشكل منتظم بما يكفي لتقديم مساهمة فعالة في المناقشات العامة والسياسية حول هذا الموضوع، وينبغي تقديم رسائل السياسة الخاصة به على المدى القريب والبعيد والنظر فيها في سياق الميزانية (6: OECD, 2014).

ويتم تحديد "الاستدامة المالية" عن طريق القدرة على إدارة المتطلبات المالية المتوقعة والمخاطر المالية والصدمات على المدى الطويل وفي الوقت نفسه يمكن النظر إلى الاستدامة المالية على أنها القدرة على الابتعاد عن الضائقة المالية. (Wallstedt, & Almqvist, 2014: 183) وتشير "الاستدامة المالية" إلى مجموعة من المعايير لتحديد كيفية تأثير مشاريع المدن الذكية على مالية الحكومات والمواطنين على المدى الطويل (Puron-Cid & Gil-Garcia, 2022: 4)، كما أنّ السياسة المالية تكون مستدامة عندما يكون معدل نمو الدين الحكومي أقل من معدل الفائدة طويل الأجل، مع الأخذ في الاعتبار أن السياسة المالية المستدامة هي السياسة التي لا تؤدي إلى زيادة مفرطة في المديونية، والتخفيض الكبير في نفقات الميزانية و/أو زيادة الضرائب بشكل كبير، تحويل عجز الموازنة إلى نقود أو إلغاء الدين العام المتعاقد عليه. (Bostan, & Gavriluță, 2018: 2)

وبحسب صندوق النقد الدولي، فإن الاستدامة المالية تتطلب عدم وجود عجز تراكمي في الموازنة العامة للدولة، مما يضطرها إلى إعادة هيكلة وترتيب أولويات الإنفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء ديونها (دحمانى وعميش، 2021: 231)، وتعني الاستدامة أن بإمكان الدولة الوفاء بالتزامات خدمة الدين الحالية والمستقبلية بالكامل دون اللجوء إلى الديون الإغفاء من المتأخرات أو إعادة جدولتها أو تراكمها. (Abdelati & Shehata, 2006: 3) من زاوية أخرى تعني الاستدامة المالية أن الدولة قادرة مالياً على الاستمرار في خدمة ديونها في الحاضر والمستقبل بأقل قدر من الضرر وإن لديها القدرة على تكوين الثروة في المجتمع (فيرم وشيبوط، 2021: 557)، وتعرّف الاستدامة المالية أيضاً على أنها مزيج من استراتيجيات إدارة الإيرادات والمصروفات التي تمكن المنظمة من متابعة مهمتها وتقويضها على المدى الطويل، ويتأثر احتمال قيام منظمة ما بتحسين استدامتها المالية بقدرتها على العمل بشكل استراتيجي استجابةً للعوامل الخارجية والداخلية، والابتكار، وجذب قيادة قوية. (Williams, 2014: 9) ويرى الباحثان أن الاستدامة المالية تعني قدرة الدولة على الحفاظ على قدرتها المالية مع مرور الوقت لغرض الاستمرار في تحقيق أهدافها طويلة المدى دون الحاجة إلى الديون، وهو شرط لبقائها وقدرتها على إحداث التغيير المنشود، وتهدف الاستدامة المالية إلى تحقيق الاستدامة التي تتماشى مع أولويات الإنفاق الحكومي لزيادة فاعلية الحكومة ودعم النمو الاقتصادي. **ثانياً. قواعد الاستدامة المالية:** يمكن عرض قواعد الاستدامة المالية على النحو الآتي: (الحلو والجياشي، 2021: 220):

- ❖ **القاعدة الذهبية:** بموجب هذه القاعدة يتم اللجوء إلى الاقتراض العام عندما لا يتم تمويل الإنفاق الاستثماري، بينما تأتي مصاريف التشغيل من الإيرادات الحالية والإيرادات الضريبية، ومن ثم هناك اعتراف متزايد بشرعية تحمل الديون للاستثمار العام، كما هو الحال في الدستور الألماني يسمح بعجز يصل إلى مستوى الاستثمار العام، ويوصي اليوم صانعي السياسة والاقتصاديين باستبعاد الاستثمار العام من حساب مستوى العجز المرتبط باستقرار الاتحاد النقدي الأوروبي واتحاد النمو.
- ❖ **قاعدة التوازن الموازنة:** يشترط القانون أن يكون ذلك من خلال الميزانية نتيجة ظروف استثنائية تختفي مع زوالها، وبالتالي لم يعد شرطاً لتحقيق التوازن خلال الدورة الاقتصادية والركود الاقتصادي، بشرط أن يكون الموازنون قد حققوا فائضاً مالياً، لأن الغرض من هذه الفوائض التي

تحققت في أوقات الازدهار والانتعاش الاقتصادي هو تمويل العمل المنجز في أوقات الركود الاقتصادي.

❖ **قاعدة استدامة الاستثمار:** في هذه القاعدة يشترط أن تظل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات مدركة لشروط الحذر والحذر خلال الدورة الاقتصادية، ويتم تحديد هذه النسبة وفقاً لمحددات وتغييرات مختلفة من دولة إلى أخرى.

❖ **قاعدة المرونة في موازنة الدولة:** أي أن الحكومة يجب أن تتبنى المرونة في الموازنة حسب الوضع الاقتصادي السائد، بحيث يمكن توسيع عجز الموازنة خلال أزمات الركود والعكس بالعكس في حالات التضخم (بن دعاس ورقوب، 2018: 115).

ثالثاً. مؤشرات الاستدامة المالية: الاستدامة المالية هي عدد الإيرادات العامة، وهناك العديد من المؤشرات التي تهدف إلى قياسها، وتشمل هذه المؤشرات مؤشرات جانب الاستدامة في الإنفاق الحكومي، وهناك مؤشرات مركبة تشمل كلا من جانبي الإيرادات والنفقات الحكومية، وتشمل هذه المؤشرات الآتي:

❖ **مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:** وهو مؤشر إرشادي لتقييم الوضع المالي للبلد، من المعتاد أن تلاحظ في المنشورات المتخصصة أن المؤشر الأكثر اشتمالاً هو مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويقاس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة أو من المحتمل أن تكون كافة وسائل الإنتاج المحلي بالإجمالي متوفرة لتمويل عبء الدين العام (فيرم وشيبوط، 2021: 560).

❖ **مؤشرات الفجوة الضريبية:** أصبح استخدام هذه المؤشرات رائجاً بعد أبحاث وكتابات العالم بلنشارد عام 1990 حيث تقيس هذه المؤشرات الفرق بين العبء الضريبي المستهدف والضرائب الفعلية، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال بيان نسبة الضريبة المستهدفة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحليل الميزان الضريبي ومدى تغطيته للأعباء الحكومية، إذ تؤدي زيادة الضرائب إلى زيادة الإيرادات مما يؤدي بدوره إلى زيادة نسبة تحقيق الاستدامة المالية (بوعيشاوي وغزالي، 2021: 135).

❖ **اختبار الملاءة:** ويتم ذلك بمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية بالقيمة الاسمية للدين العام وخدمته، ويشار هنا إلى أن هناك عدد من المؤشرات الأخرى مثل نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات، ومرونة النظام الضريبي، والمقارنة بين أسعار الفائدة الحقيقية على الدين العام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واحتساب الاستدامة المالية من خلال احتساب مدخرات / عجز الموازنة العامة للدولة قبل/بعد المنح، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (ثامر، 2021: 186-187).

❖ **مؤشر العجز الأولي:** يعتمد هذا المؤشر على تقدير قيمة عجز أو فائض الموازنة العامة عن طريق حساب الفرق بين النفقات والإيرادات العامة، فهو يعتمد على تحليل هيكل الموازنة العامة لتقدير قيمة العجز أو عجز الموازنة الأولية (الجارية) من خلال حساب الفجوة بين النفقات العامة (بدون مدفوعات المديرين) والإيرادات العامة بدون تحصيل الإيرادات (محمد وعزيز، 2019: 104).

المبحث الثالث: الجانب التحليلي للبحث

أولاً. **هيكل الإيرادات العامة في العراق:** يعاني الاقتصاد العراقي من خلل واضح في هيكل الإيرادات العامة والذي يتمثل بهيمنة الإيرادات النفطية بنسبة لا تقل عن 82% من إجمالي النفقات في احسن الاحوال، وهذا يعود إلى الإهمال المتعمد أو غير المتعمد لباقي الإيرادات العامة، ويتضح من الجدول

رقم (1) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات بلغت نحو 12.1% عام 2015 بينما بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية بنحو 77.9% للعام نفسه، ثم ارتفعت نسبة الإيرادات غير النفطية على حساب الإيرادات النفطية لتصل إلى نحو 18.4% مقابل 81.6% عام 2016.

الجدول (1): هيكل الإيرادات في العراق للمدة (2015-2021)

(مليار دينار)

السنوات	الإيرادات الضريبية	الرسوم	الإيرادات النفطية	الإيرادات القطاع العام	إيرادات رأسمالية	إيرادات تحويلية	إيرادات أخرى	الإيرادات العامة للدولة	نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات %	نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات %
2015	2015.1	607.9	51312.6	1045.3	83.04	2153.3	9252.9	66470.14	77.9	12.1
2016	3683.4	669.2	44267.1	682.8	41	3020.5	1867	54231	81.6	18.4
2017	6298.2	788.2	65079.2	700.9	56.9	2202.5	2217.2	77343.1	84.1	15.9
2018	5713.2	1131.1	95619.8	804.5	73.9	1587.2	1667.02	106596.72	89.7	9.3
2019	4014.5	927.1	99216.3	594.5	115.8	1024.5	1674.2	107566.9	92.2	7.8
2020	4718.2	801.6	99216.3	1771.9	32.1	504.5	922.9	63199.7	86.1	13.9
2021	4536.1	8.1137	2.95270	9.1513	1.71	2.4990	7.1561	4.109081	87.3	12.7

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على:

- ❖ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاقتصاد العراقي لسنوات مختلفة.
- ❖ جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي للاقتصاد العراقي لسنوات مختلفة.
- ❖ جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات مختلفة.
- ❖ إن الأرقام والنسب بين الأقواس أرقام سالبة.

لكن نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية انخفضت بعد ذلك مسجلة 15.9% مقابل 84.1% للإيرادات النفطية عام 2017 و 9.3% مقابل 89.7% عام 2018 ثم إلى 7.8% مقابل 92.2% للعام 2019، لكنها عاودت الارتفاع مسجلة 13.9% مقارنة ب 86.1% عام 2020، ثم تراجعت إلى نحو 12.7% مقابل 87.3% للإيرادات النفطية عام 2021، وقد يعزى سبب الارتفاع والانخفاض إلى عدم تنشيط الإيرادات الغير نفطية وعدم الاعتماد عليها بشكل كبير بسبب الاعتماد الأكبر على الإيرادات النفطية.

وحسب الجدول رقم (2) في أدناه فإن إجمالي الإيرادات الضريبية ارتفع من 2015.1 مليار دينار عام 2015 إلى نحو 3683.4 مليار دينار عام 2016 وبمعدل زيادة سنوية بلغت 82.8%، وبلغ معدل الزيادة السنوية للإيرادات الضريبية نحو 71.7% عام 2017 مقارنة بعام 2016، بمعدل 71.7% لتسجل 6298.2 مليار دينار، وانخفضت الإيرادات الضريبية بنسبة 9.3% وبنحو 5713.2 مليار دينار عام 2018، كما تراجعت مرة أخرى عام 2019 مسجلة 4014.5 مليار دينار وبمعدل تراجع سنوي بلغ 29.7%، وفي عام 2020 فقد انتعشت الإيرادات الضريبية بمعدل زيادة سنوية بلغ

17.6% مقارنة بعام 2019 لتسجل ما مقداره 4718.2 مليار دينار، ثم عاودت التراجع عام 2021 وبنسبة 3.6% - لتسجل نحو 4536.1 مليار دينار.

الجدول (2): الضرائب المباشرة وغير المباشرة للمدة (2021-2015)
(مليار دينار)

السنة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	مجموع الإيرادات الضريبية	معدل نمو الإيرادات الضريبية (%)
2015	1618.7	396.4	2015.1	39.6
2016	3449.2	234.2	3683.4	82.8
2017	4533.7	1764.5	6298.2	71.7
2018	3452.1	2261.1	5713.2	(9.3)
2019	2389.0	1625.5	4014.5	(29.7)
2020	3316.1	1402.1	4718.2	17.6
2021	3252.5	1283.6	4536.1	(3.8)

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على:

- ❖ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاقتصاد العراقي لسنوات مختلفة.
- ❖ جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات مختلفة.
- ❖ إن الأرقام والنسب بين الأقواس أرقام سالبة.

ووفقاً لكل ما سبق يظهر أن الاقتصاد العراقي يتصف بالريعية وهو الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية، بينما نرى ضعفاً واضحاً في مساهمة الإيرادات غير النفطية وخاصة الضرائب في الإيرادات العامة للدولة، وهذا يدل على تراجع عملية ترشيد وحوكمة إجراءات تحصيل الإيرادات وضعف الأساليب المتبعة في سبيل ذلك، الأمر الذي يعرقل من الاستدامة المالية للإيرادات. **ثانياً النفقات العامة في العراق:** عند تتبع مسار النفقات العامة ضمن هذه المدة يتضح أنها حققت مستويات متقلبة في معدلات نموها، ويعزى السبب في ذلك التقلب إلى اعتماد العراق بشكل رئيس على عائداته في تصدير النفط لتغطية النفقات العامة، لاسيما أسعار النفط العالمية قد شهدت تقلباً واضحاً، ووفقاً للجدول رقم (3) فقد سجلت معدلاً سلبياً خلال الأعوام 2015-2016 وبمعدلات تراجع بلغت (38%) - وكذلك (4.1%) - على التوالي أما في 2017، 2018، 2019، وبمعدلات نمو سنوي بلغ نحو (12.6%، 7.1% و 38.1%) على التوالي، أما في عام 2020 فقد سجلت عجزاً صافياً بلغ (31.9) لكنه عادت وحققت فائضاً بلغ نحو 35.1% عام 2021.

الجدول (3): هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2021-2015)
(مليار دينار)

الاستثمارية/ الإجمالية %	الجارية/ الإجمالية %	النفقات الإجمالية/ %GDP	النفقات العامة					السنة	
			النمو %	الإجمالية	النمو %	الاستثمارية	النمو %		الجارية
26.4	73.6	36.7	8.3	70397.5	(47.6)	18564.7	(33.5)	51832.8	2015
30.5	69.5	32.9	(4.1)	67067.4	(14.4)	15894.0	(1.3)	51173.4	2016
20.2	79.8	33.4	12.6	75490.1	3.6	16464.5	15.3	59025.6	2017
27.6	72.4	32.2	7.1	80873.2	(16.1)	13820.3	13.6	67052.9	2018
21.9	78.1	42.5	38.1	111723.6	76.7	24422.6	30.2	87301	2019
4.2	95.8	38.3	(31.9)	76082.4	(86.9)	3208.9	(16.5)	72873.5	2020
13	87	34.1	35.1	102849.6	31.5	9.13322	22.8	89526.6	2021

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على:

- ❖ قانون الموازنة لسنوات مختلفة.
- ❖ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاقتصاد العراقي لسنوات مختلفة.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?locations=IQ->

ويلاحظ من الجدول رقم (3) أيضا ان النفقات الجارية نالت النسبة الأكبر من اجمالي النفقات العامة، إذ وصلت إلى نسبة لها عام 2020 وبنسبة 95.8% من اجمالي النفقات مقابل 4.2% للنفقات الاستثمارية، وكانت أعلى نسبة للنفقات الاستثمارية عام 2016 وهي 30.5% مقابل 69.5% للنفقات الجارية، وهذا النسب لا تساعد في تحقيق الاستدامة المالية وهي تمثل خلاها هيكلية في النفقات العامة للدولة، هذا الخلل في تركيبة النفقات العامة الذي ينحاز بشكل كبير إلى النفقات التشغيلية على حساب الاستثمارية يعكس تراجعاً كبيراً في الاستدامة المالية لمالية الدولة، إذ إن النفقات التشغيلية لا تولد إيرادات مستقبلية يمكن أن تسهم في تخفيض العجز في الموازنة.

ثالثاً. العجز والفائض الموازني في العراق: يعود سبب العجز والفائض في الموازنة العامة للدولة إلى العجز والفائض الذي يحدث في الميزان التجاري، إذ تعتمد الإيرادات العامة للدولة بنسبة أكثر 92% على الإيرادات النفطية، ليتحقق الفائض مع انتعاش أسعار النفط نتيجة الطلب العالمي عليه بينما يحدث العكس عندما تهبط أسعار النفط والتي إلى تراجع الإيرادات العامة مقارنة بالنفقات العامة ويحدث العجز.

ويظهر من الجدول رقم (4) أن الموازنة العامة للدولة سجلت خلال عام 2015 عجزاً صافياً بلغ (16343.4) مليار دينار، أما في عام 2016 فقد بلغ العجز الموازني نحو (19340) مليار دينار، وفي العامين التاليين فقد سجلت الموازنة فائضاً مالياً بلغ 1853 مليار دينار عن إيرادات 77343.1 مليار دينار، ونفقات 75490.1 مليار دينار عام 2017، وكذلك إيرادات اجمالية 106569.8 مليار دينار ونفقات 80873.1 مليار دينار وفائض صافي بنحو 25723.6 مليار دينار عام 2018.

الجدول (4): العجز والفائض في الموازنة العامة للدولة للمدة (2015-2021) (مليار دينار)

السنة	الإيرادات العامة 1	النفقات العامة 2	العجز والفائض 1-2
2015	66470.14	82813.6	(16343.4)
2016	54231	73571	(19340)
2017	77343.1	75490.1	1853
2018	106596.7	80873.1	25723.6
2019	107566.9	111723.5	(4156.6)
2020	63199.7	76082.4	(12882.7)
2021	109081.4	102849.6	6231.8

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاقتصاد العراقي لسنوات مختلفة.
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات مختلفة.
- أن الأرقام والنسب بين الاقواس أرقام سالبة.

أما في العامين 2019 و2020 فقط سجلت عجزاً واضحاً في الموازنة العامة للدولة وبنحو 4156.5 مليار دينار و12882.7 مليار دينار على التوالي وبمعدل سنوي 71.82% و67.7% على التوالي، وهذه الزيادة في العجز في الموازنة العامة يعود إلى تراجع الطلب العالمي على النفط نتيجة لتداعيات جائحة كورونا، لكنه عاد وسجل فائضاً صافياً بلغ نحو 6231.8 مليار دينار بإجمالي إيرادات بلغت 109081.4 مليار دينار واجمالي نفقات بنحو 102849.6 مليار دينار بعد تعافي الطلب العالمي وارتفاع الطلب على النفط الخام، كل هذا يشير إلى ضعف في إجراءات حوكمة النفقات العامة وتراجع في مستوى الرقابة وعدم الاستفادة من حالات الفائض التي تحققها الموازنة العامة خلال سنوات الوفرة المالية.

رابعاً. الدين العام في العراق: يترك الدين عبئاً على الأجيال الحالية والمستقبلية في ظل عدم وجود سياسات اقتصادية كلية متماسكة ومتناسقة تعمل على استثمارها بكفاءة وفاعلية عالية، ويبين الجدول رقم (5) حجم الدين العام (الداخلي والخارجي) في العراق، والذي سجل أرقاماً كبيرة تجاوزت حاجز 60% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات، ويعود السبب إلى تراكمات الديون المتلاحقة نتيجة الحروب والفساد المالي وضعف أدوات وأساليب تحصيل الإيرادات العامة وخاصة الضرائب.

الجدول (5): الدين العام العراقي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2015-2021)

(مليار دينار)

السنوات	اجمالي الدين العام	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي
2015	84780.8	51.7
2016	99597.1	60.4
2017	120832.2	56.7

31.6	90448.6	2018
13.8	38331.5	2019
29.2	64246.5	2020
23.1	69912.3	2021

المصدر تم اعداده بالاعتماد على:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي لسنوات مختلفة.
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي النشرة الإحصائية لسنوات مختلفة.
- جمهورية العراق، وزارة المالية، تقارير دائرة الدين العام.
- * السنوات (2019-2020-2021) الدين الداخلي فقط.

لقد سجل الدين الخارجي والداخلي نحو 84780.8 مليار دينار عام 2015 وبنسبة 51.7% من الناتج المحلي الإجمالي، ليسجل بعدها الدين العام زيادات متتالية ووصل إلى 99597.1 مليار دينار عام 2016 وهو ما شكل 60.4% من اجمالي الناتج، تم إلى نحو 120832.2 مليار دينار عام 2017، ثم انخفض إلى نحو 90448.6 مليار دينار عام 2018، أما في عام 2019 فقد انخفض الدين الداخلي إلى نحو 38331.5 مليار دينار، ولكنه ارتفع إلى 64246.5 مليار دينار عام 2020، ثم إلى 69912.3 مليار دينار عام 2021 وما نسبته 23.1% من اجمالي الناتج المحلي.

إن استمرار الاقتراض من الداخل أو الخارج سواء من المؤسسات الدولية أو الدول المتقدمة ينعكس سلبياً على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق، وبالرغم من اتجاه الحكومة إلى تخفيض مستويات الديون الخارجية، لكن أعباء الديون لاتزال آثارها واضحة، فضلاً عن استمرار مستويات الدين الداخلي بالارتفاع وهو ما يضعف من الاستدامة المالية المطلوبة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. إن نجاح المالية العامة الحكومية يتطلب تطبيق أسس الحوكمة سواء في البلدان المتقدمة أو النامية خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي وما رافقه من أزمات.
2. يعاني الاقتصاد العراقي من عجز شبه دائم في الموازنة العامة للدولة نتيجة لاعتماده على المورد النفطي ومن ثم فهو يرتبط ارتباطاً مباشراً بالعجز في الميزان التجاري، وهذا مؤشر سلبي يعكس الصفة الريعية للاقتصاد العراقي.
3. تسبب الفساد الإداري والمالي وعدم ترشيد النفقات العامة في العراق في تراجع مؤشرات الاستدامة المالية الأمر الذي أدى إلى التسبب في انكشاف الملاءة المالية للدولة، ويتضح ذلك جلياً في استمرار مستويات العجز في الموازنة العامة للدولة.
4. إن حوكمة النفقات العامة تلعب دوراً محورياً في تعزيز الاستدامة المالية كونها تنعكس في ضبط النفقات وتعظيم الإيرادات، وإن ضعف إجراءات حوكمة النفقات انعكس سلباً على الاستدامة المالية في العراق.
5. إن ارتفاع مستوى الديون الداخلية والخارجية في العراق أثر بشكل عكسي على مستويات الاستدامة المالية للدولة، نتيجة للأعباء التي تترتب على سداد الديون والفوائد المستحقة عليها التي تتحملها الأجيال الحالية واللاحقة.

ثانياً. التوصيات:

1. يجب تحديث أسلوب الرقابة على الإيرادات والمصروفات العامة، بحيث يكون هناك فصل بين الأجهزة الرقابية السابقة للصرف واللاحقة للصرف وحماية المال العام.
2. خطة مالية لعمليات الميزانية العامة بما في ذلك الإيرادات والمصروفات العامة، بحيث تشمل هذه الخطة على تحديد أولوية الانفاق الاستثماري والجاري والانفاق على المشاريع والبرامج الحكومية.
3. تأهيل وتدريب الموارد البشرية في مجالات المالية العامة والحوكمة والموارد البشرية والمحاسبة لضمان التطبيق الأمثل للحوكمة في الميزانية العامة لغرض تحقيق الاستدامة المالية.
4. الاستفادة من التجارب الدولية في مجال حوكمة النفقات والاستدامة المالية وتسخيرها وفق المتطلبات المحلية.
5. لا بد أن تشمل الحوكمة كافة الأجهزة الحكومية إذ إن عمل الأجهزة الحكومية متقاطع ومكمل لبعضها، وإن نجاح حوكمة النفقات لا يمكن تحقيقه بعيداً عن بقية الأجهزة الحكومية.
6. السعي إلى تنويع إيرادات الدولة والتقليل من الاعتماد على المورد النفطي، ورفع نسبة النفقات الاستثمارية على حساب التشغيلية، وتقليل الدين العام الداخلي والخالي، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على الاستدامة المالية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. التقارير

1. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاقتصاد العراقي لسنوات مختلفة.
2. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات مختلفة.
3. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي للاقتصاد العراقي لسنوات مختلفة.
4. قانون الموازنة لسنوات مختلفة.

ب. المجلات والرسائل

1. البسام، بسام بن عبد الله، (2020)، حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والجامعية المجلد 17 العدد 2.
2. بلواضح، عبدالعزيز، (2021)، متطلبات تحقيق استدامة المالية العامة للدولة في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد 2.
3. بن دعاس، زهير ورقوب، نريمان، (2018)، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، مجلة دفاتر، المجلد 34، العدد 2.
4. بن عيسى، إلهام وهاجر، بوزيان الرحماني ومحمد، بوقناديل، (2020)، الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (2000-2018)، مجلة دفاتر، المجلد 16، العدد 1.
5. بوعيشاوي، مراد وغزالي، عماد، (2021)، الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط (دراسة تحليلية للفترة 2000-2020)، مجلة الإبداع، المجلد 11، العدد 2.

6. ثامر، علي النويران، (2021)، تحليل استدامة الدين العام في الاردن للمدة 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26.
 7. الحلو، عقيل حميد والجياشي، ام البنين حميد، (2021)، فرص تحقق الاستدامة المالية في ظل عجز الموازنة العامة للدولة، العدد 12.
 8. دحماني فاطمة وعميش عائشة، (2021)، تقييم الاستدامة المالية في الجزائر في ظل الضغوط التضخمية وتذبذبات أسعار النفط خلال الفترة، (2000-2020)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 7، العدد 1.
 9. رقوب، نريمان، (2015)، دور حوكمة سياسة الإنفاق العام في تقليص عجز الموازنة الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 9، العدد 2.
 10. رقوب، نريمان، (2017)، معالجة العجز الموازني في الجزائر بين متطلبات حوكمة الإنفاق وضرورة استدامة مصادر التمويل، المجلد، المجلد 12، العدد 22.
 11. الصيد، انبية وريث، (2019)، حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكمية الاقتصاد والتجارة، المؤسسات واشكاليات التنمية في الدول النامية ليبيا (أنموذجا)، INSD2019.
 12. فيرم يمينه وشيروط سليمان، (2021)، دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 3.
 13. قانون الموازنة لسنوات مختلفة.
 14. الكبيجي، رولا وائل، (2019)، دور الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة القدس.
 15. محمد، شيماء فاضل وعزيز، خليل إسماعيل، (2019)، قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2017) باستخدام نموذج VRA، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 47.
 16. المملكة الأردنية، وزارة تطوير القطاع العام، مديرية دعم الإبداع والتميز الحكومي دليل تقييم وتحسين ممارسات الحوكمة في القطاع العام، الإصدار الثاني 2017.
 17. مهدي، بشير حزام صالح، (2020)، مؤشرات الحوكمة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: دراسة وصفية خلال الفترة (1996-2018)، مجلة المشورة، العدد 14.
- ثانياً المصادر الأجنبية:**

1. Abdelatif, L., & Shehata, A., (2006), Fiscal sustainability and the role of the state: A new analytical framework., p 3.
2. BOGERE, G.& MUKAARU, J. A. Assessing Public Expenditure Governance: A Conceptual and Analytical Framework. ACODE Policy Research Paper, 2016, 3.
3. Bostan, I., Toderaşcu, C., & Gavriluță, A. F., (2018), Challenges and vulnerabilities on public finance sustainability. A Romanian case studies. Journal of Risk and Financial Management, 11(3), p2.
4. Kamaly.A & El-Said. A., (2017), The Effect of Governance on the Allocation of Expenditure and the Distribution of Revenue: Evidence from Selected Arab Countries, ESCWA, Beirut, wp, 17-00495, p 3.

5. OECD, OECD Principles of Budgetary Governance, OECD Senior Budget Officials, July, 2014, p 6.
6. Puron-Cid, G., & Gil-Garcia, J. R., (2022), Are Smart Cities Too Expensive in the Long Term? Analyzing the Effects of ICT Infrastructure on Municipal Financial Sustainability. Sustainability, 14(10), 6055. p 4.
7. Tolmie, C., (2007), Public spending, governance, and development: a review of the literature. Results for Development Institute Working Paper. Washington, DC: Results for Development Institute. p 2.
8. Wallstedt, N., Grossi, G., & Almqvist, R., (2014), Organizational solutions for financial sustainability: A comparative case study from the Swedish municipalities. Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management, 26(1), 183.
9. Williams, K. S., (2014), Non-profit financial sustainability. Royal Roads University (Canada), p9.
10. <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?locations=IQ>.